

الإصدار الرابع – السنة السادسة عشرة – العدد الثاني والثلاثون
المحرم ١٤٣٠ هـ – يناير ٢٠٠٩م

صحيفة دار العلوم

للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية

صحيفة فصلية محكمة

تصدرها جماعة دار العلوم بالقاهرة
نصف سنوية (مؤقتًا)

مستشارو التحرير

(مرتبون هجائيًا)

****

الفهـــــرس

الموضوع

الصفحة

* **فاتحة العدد :**

الثقافة واللغة والتعليم في مصر الحديثة (١٨٧٢ – ١٩٢٣)
ودور دار العلوم في تحديثها

للدكتورة لويز آرمين أروين – جامعة ميشتجين

تعريب وتقديم وتعليق : د الطاهر أحمد مكي

الفصل الثاني
التنظيم والإدارة

* **مقدمة :**

كما يحدث لمعظم معاهد التعليم مرت **دار العلوم** في تجربتها بتطورات مختلفة ، متأثرة في ذلك بالأحداث والقضايا التي عاصرتها ، ومع ذلك ظل هدفها الأول ، وهو إعداد مدرسي اللغة العربية للمدارس الحكومية ، ثابتًا لا يتزحزح ، غير أن طرق الوصول إليه تنوَّعت ، وفقًا للظروف المحيطة بها ، فخضعت لتطورات منهجية سوف نناقشها فيما بعد ، في الفصل الخامس ؛ وهذه التطورات تعكس إجمالا تحولات في السياسة التعليمية العامة في مصر ، إلى تغييرات في السياسات الخاصة بدار العلوم ، فأُلحقت في بعض عقود القرن التاسع عشر ، كما سنرى فيما بعد ، بمعاهد أخرى تعليمية عالية ، وعادة كان

هذا التغيير الجديد تعبيرًا عن واقع اقتضى هذا الإلحاق . وعَبْره نصف الخمسين عامًا الأولى من إنشائها ، على الأقل ، عُرفت دار العلوم باسم آخر ، ولم يرجع لها اسمها الأول بشكل نهائي إلا في عام ١٩٢٠ .

عكست إدارة دار العلوم التغييرات الجوهرية التي حدثت في مصر ما بين عامي ١٨٧٢ و ١٩٢٣ ، وأبرز هذه التغيرات تنامي البيروقراطية ، وتفتيت النظام التعليمي إلى أجزاء مستقلة خلال فترة الاحتلال البريطاني . واقتضت البيروقراطية أن تنشر نظارة المعارف العمومية قوانين رسمية يعاد كتابتها كل عام تقريبًا من أجل قيادة كل معهد تعليمي ، وكانت أول مجموعة من القوانين تُسمّى القوانين الأساسية [١] لدار العلوم ، وصدرت في ٢٥ أبريل ١٨٨٧م وقد

(١) سوف استشهد بوثائق نظارة المعارف العمومية وفقًا لعنوان الوثيقة وتاريخها ورقمها ، متى كان ذلك مناسبًا ، ورقم الصفحة عند الضرورة ، وأي تفاصيل أخرى تميز الوثيقة ، وكانت نسخ القوانين العربية المتصلة بدار العلوم متوفرة في معظم الأحوال ، ومع ذلك وجدت نسخًا لبعض القوانين أيضًا باللغة الإنجليزية أو الفرنسية ، وكان لوجود تلك القوانين في أكثر من لغة أحيانًا ، أعظم الأثر في تحديد الاستخدام الرسمي للمصطلحات الواردة في الوثائق التي لا تتوفر إلا في لغة واحدة ، وسيتم الاستشهاد بنصوص من تلك اللغة ما لم أشر إلى غير ذلك ، وقد استخدمت قوانين دار العلوم الواردة في هذا الفصل ، وسوف أستشهد بها فيما يلي بصرف النظر عن اللغة التي كتبت فيها ، مثل : قوانين دار العلوم ، السنة ، رقم المقالة ، وأي تفاصيل أخرى ضرورية : قانون مدرسة دار العلوم (فرنسي وعربي) ، في ٢٥ إبريل ١٨٨٧ ، وقانون مدرسة قسم المعلمين العربي، في ١٧ يولية ١٨٩٥، وقوانين مدرسة الناصرية في ١٥ يولية ١٨٩٦، وقانون المدرسة =

تم تنظيم المدرسة قبل هذا التاريخ بقرار مؤقت بناء على توصية المجلس الأعلى للتعليم أو لجنة خاصة (٢) ، وتستخدم هذه الدراسة النسخ الرسمية للقوانين واللوائح المنظمة للمدرسة بين عامي ١٨٨٧ و ١٩٢٥ ، وتُظهر هذه الوثائق مدى الجهد الذي بذلته نظارة المعارف العمومية في تنظيم دار العلوم .

وبينما سنّت لجان الوزارة قوانين دار العلوم حققت هذه مدرسة قدرًا من الاستقلالية ، وتمتع ناظرها الذي تعيِّنه الوزارة بسلطة واسعة جدًا على مدرسي المدرسة وطلبتها ، وقد سبق لكل النظار أن دَرسوا في مدارس مصر العامة ، وبالمناسبة ودرَّسوا في دار العلوم أيضًا ، إضافة إلى مهامهم الإدارية . ولأنهم مدرسون ، وفي الوقت نفسه إداريون ذوو كفاءة عالية ، كان في استطاعتهم – عادة– أن يقيموا علاقات عمل جيدة مع هيئة التدريس والإدارة في دار العلوم ،

= العادية العربي ، ٥ سبتمبر ١٨٩٠ ، وهو باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وقوانين مدرسة الناصرية ١٣ سبتمبر ١٨٩٩ ، وقانون وبروجرام مدرسة المعلمين الناصرية ١١ يولية ١٩٠٣ ، وقانون وبروجرام مدرسة المعلمين الناصرية ١٥ أغسطس ١٩٠٦، والقرار الوزاري ٢٢١٦ بضم القوانين المؤقتة للمدرسة الإعدادية (التجهيزية) لمدرسة دار العلوم، ٧ أكتوبر ١٩٢٠، وهو باللغتين العربية والفرنسية ، قرار وزاري رقم ٢٢٨٢ باللغة الفرنسية، قرار وزاري رقم ٢٦١٥ بإلغاء المدرسة التجهيزية الملحقة بدار العلوم في فبراير ١٩٢٥. أقسام البروجرام سيتم الاستشهاد بها فيما بعد ، باسم برامج ملحقة ، بالسنة ورقم الصفحة.

(٢) ويعرف أيضًا باسم: مجلس المعارف، والمجلس الأعلى للمعارف العمومية ، ومجلس المعارف العمومية ، والمجلس الأعلى للتعليم وسوف تُستخدم هذه المسميات بالتبادل.

ومع كل هذا كانت مسئولية الناظر الأولى تكون أمام الوزارة ، وفى زمن سابق لهذه الفترة فإن مسئوليته إدارية أكثر منها أكاديمية ، ورغم أننا نعرف أسماء كل هؤلاء النظار وتواريخ تعيينهم إلا أن المعلومات الخاصة بسيرهم الذاتية متفاوتة ، وفى حالات النظّار المعروفين فقط ، كان من السهل أن نتصور الدور الذي قاموا به في وضع سياسة دار العلوم .

وبينما كان النظار مسئولين أمام الوزارة ، كان للتغييرات المتكررة في منصب ناظر المعارف وناظر دار العلوم تأثير في المدرسة على التعليم والإدارة معًا ، فعلى حين تولى إدارة دار العلوم ثلاثة أشخاص فقط في الفترة ما بين عام ١٨٧٢ ، وبداية العام الدراسي (١٨٨٢– ١٨٨٣) ، تقلد أحد عشر شخصًا منصب (ناظر) المعارف ، في ثلاثة عشر تغييرًا خلال الفترة الزمنية نفسها ، وهو ما يعكس حالة من عدم الاستقرار السياسي التي سادت السنوات الأخيرة من حكم **إسماعيل** ، والبدايات العاصفة لحكم **الخديوي توفيق** (١٨٧٩ – ١٨٨٢) . وبعد الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ لم يحدث سوى واحد وعشرين تغييرًا وزاريًا ، وعشرة تغييرات في نظار وزارة المعارف في فترة الإحدى وأربعين سنة التي تلته ، وواحد فقط من نظار دار العلوم ، هو **أمين سامي باشا** الذي عمل أكثر من سبع عشرة سنة تقريبًا .

كيف كانت طبيعة العلاقة إذن بين الحكومة والمدرسة ؟

أدت التغييرات المتكررة لناظر المعارف إلى اعتماد الوزارة على مجموعة من البيروقراطيين المصريين من ذوى الخبرات الطويلة في التعليم ممن عملوا

مستشارين سياسيين ، وأحد هؤلاء البيروقراطيين كان **يعقوب أرتين باشا** [٣] ، ومع أنه لم يعمل ناظرًا للمعارف ، إلا أنه كان وكيلا للنظارة من أبريل ١٨٨٤ إلى سبتمبر ١٨٨٨ ، ومن مايو ١٨٩١ إلى نوفمبر ١٩٠٦ ، وأدى اهتمامه بإعداد المدرس إلى تقديمه بعض الاقتراحات التي تخص دار العلوم وخريجيها. ويحدث أحيانًا أن يكون لناظر المعارف أيضًا بعض الأفكار الخاصة بالتعليم في دار العلوم ، فيستغل فترة تواجده القصيرة في المنصب ليجري بعض التغييرات الجوهرية ، والمثل الأوضح لهذا الشخص **علي مبارك** منشئ دار العلوم ، وكان ناظرًا للمعارف في الفترة من يونيه ١٨٨٨ إلى مايو ١٨٩١ [٤] ، وكان مسئولا عن إيجاد قسم خاص داخل دار العلوم للإعداد للمهن القانونية ، كما افتتح قسمًا آخرًا أيضًا لإعداد مدرسي الكتاتيب ، ولم تُكتب لأي من هذين التجديدين الحياة لأكثر من سبع سنوات ، على الرغم من وجود عدة أسباب لهذه الإضافات ، وسوف نتناولها فيما يلي ، إن أحد هذه الأسباب الرئيسية – فيما أرى – نقص الولاء والانتماء لهذه المشروعات عند خلفاء **علي مبارك** ومشكلة الاستمرارية والانتماء من الأسباب التي جعلت – ربما – معظم نظار المعارف لا يفكرون في مشروعات تتصل بالمعاهد التعليمية .

لقد استطاعت السياسة التعليمية العامة للنظّار المتميزين بالطبع ، أن تؤثر فعلا في التعليم في دار العلوم ، حتى لو لم تشغل هذه المدرسة المكان الأول

---

(٣) لم يقترن اسمه بأي عمل مميز ، وهو أرمني وسوف أذكر عنه المزيد في الفصل السادس.

(٤) ديكسترا ص (٦٢٦ – ٦٢٨).

من اهتمام الوزير ، والمثل الواضح لهذا محاولة **سعد زغلول** التوسع في إعداد المدرسين ، وهو اتجاه أدى إلى تضخم الهيكل الطلابي في دار العلوم .

وبينما كانت الوزارة مسئولة عن السياسة التعليمية العامة ، وعن إصدار القوانين لكل مدرسة ، كان الناظر مستقلا تمامًا فيما يتصل بالأعمال اليومية المتصلة بإدارة المدرسة ، كما يستطيع أن يقيم علاقة متناغمة مع موظفي الوزارة وعلى الرغم من هذا كله ، فإن هذه العلاقة تعقَّدت أثناء الاحتلال البريطاني (١٨٢٢ – ١٩٢٢) لأن المواطنين البريطانيين شغلوا مناصب كبيرة في نظارة المعارف العمومية ، وفى نطاق هذه الظروف المحبطة كان من المتوقع أن يعمل الناظر مع المستشارين البريطانيين بنفس كفاءة عمله مع نظار المعارف المصريين .

وكان **دوجلاس دنلوب** أبرز هؤلاء الموظفين البريطانيين ، من أبناء الاستعمار ، الذين كانوا يعملون في نظارة المعارف [٥] . وقد خُفِّضت درجة **إبراهيم مصطفى** أحد نظار دار العلوم الأوائل إلى وظيفة مدرس فقط ، لأنه درج على نقد **دنلوب** ، **ويعقوب أرتين**[٦]. وهذا الضيق البريطاني بنقد الإداريين المصريين ، دفع بكثير من المخالفين منهم ، إلى تجنب العمل في الحكومة . لقد رفض المجدّدون قبول دور التابع ثم تشجعوا فأصبحوا معارضين للحكومة ، وكان خريجو دار العلوم الذين عملوا مدرسين

---

(٥) انظر الفصل السادس فيما بعد.

(٦) انظر كنزي ، ص (٢٧٨ – ٢٧٩). والمناقشة التي سوف ترد فيما بعد في هذا الفصل.

مخلصين ، ثم تركوا التدريس والعمل في الحكومة ، ليشغلوا مناصب في الصحافة والسياسة ، وفى أماكن أخرى تتبع القطاع الخاص ، من أشرس نقّاد المؤسسة التعليمية والاستعمار البريطاني ، واستطاعوا – رغم قلة عددهم – أن يكوّنوا تيارًا متميزًا من خريجي دار العلوم ، بين عامي (١٨٧٣ – ١٩٢٢) أما معظم الخريجين ، وكذلك هيئة التدريس في دار العلوم والإداريين فرضوا بالواقع ، وكيّفوا أنفسهم على التعامل مع النظام القائم .

- **الموقع :**

كان إنشاء دار العلوم لإعداد شيوخ الأزهر للتدريس ، لذا صُوِّر – عادة – على أنه جزء من نظام التعليم التقليدي ، لكنى انتهيت إلى أن هذا السبب لم يكن غاية منشئ دار العلوم ، ولا كان هذا الغرض من إنشائها ، وفى سياق المناقشة هنا ، من المهم جدًا أن نلحظ أن دار العلوم والأزهر لم يكونا متجاورين موقعًا. والحق أن مكانة دار العلوم البالغة القوة في النظام المدرسي ، عززتها ثلاث حقائق جغرافية :

١– بعد موقعها عن الأزهر .

٢– قربها الشديد من مدارس حكومية أخرى .

٣– انتقالها اللاحق إلى مكان جديد غربي القاهرة مع مدارس حكومية عامة أخرى ، وهذا وضعها أخيرًا في حرمها الحالي كلية جامعية في قلب منطقة «ديوان» القاهرة .

عند إنشاء دار العلوم كانت جزءًا من سلسلة مدارس ووزارات حكومية في مجمع قصر درب الجماميز ، وفى عجالة ، تلك المنطقة التي تحيط بها بركة الفيل السابقة من الشمال والشرق والجنوب ، وبشارع درب الجماميز الذي كان

يتجه شرقًا ومواز للخليج المصري القديم تمامًا ، وأثناء الفترة المملوكية بني الأمراء قصورهم على طول شاطئ البركة ، وحتى في أيام **الخديوي إسماعيل** لم تكن المنطقة كثيفة السكان ، وتم ردم جزء من البركة وغرس بالحدائق والبساتين ، ولم يحدث هذا إلا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر ، وفى أحد القصور ، ربما كان قصر **محمود كخيا بك** ، كانت تقع كل من دار العلوم ودار الكتب المصرية وعدة معاهد ومدارس ، وهى موجودة في الموقع نفسه حتى اليوم [٧] . أما القصر الآخر ، وهو قصر **السيدة هبات هانم برهان** ، فكان في الركن الشمالي الغربي من درب الجماميز وشغلته فيما بعد مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية [٨] .

طوال الوقت الذي ظلت فيه دار العلوم بلا منهج رسمي ، ولم يُقسّم الانتظام إلى فصول دراسية ، كان موقعها في مدرج دار العلوم في درب الجماميز ، ومع بداية أول منهج دراسي في عام (١٨٧٤ – ١٨٧٥) انتقلت إلى الجهة الشرقية من أرض القصر ، وبقيت فيه حتى عام (١٨٧٩ – ١٨٨٨) ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى موقع آخر في القصر نفسه ، وظلت فيه بين عامي

---

(٧) استمدت جانيت أبو لُغد معلوماتها عن ردم البحيرة من إدوارد لين في كتابه «القاهرة منذ خمسين عامًا». إعداد ستانلي لين بول ، ص ٧٢ – ٧٣ ، وتشير فقط إلى قصر محمود كخيا بالاسم ، وربما أصبح القصر نفسه موقعًا للمدرسة الخديوية الثانوية الآن .

(٨) تقويم دار العلوم ، ص ١٠١ يظهر موقع المدرسة بالتحديد ، وذلك باستخدام خريطة القاهرة الموضحة للآثار المحمدية (بحث عن مصر ، القاهرة ١٩٥٠).

(١٨٧٢ – ١٩٠١) ، وفى هذا العام الأخير انتقلت إلى مكانها في المنيرة . تلك الفترة هي الوحيدة التي انتقلت فيها المدرسة خارج درب الجماميز ، حيث أُلحقت بمعهد تعليمي آخر . وفى عام ١٨٨١ أصبحت دار العلوم القسم الأول بكلية إعداد المعلمين المركزية الجديدة ، والتي عرفت فيما بعد لكلية التوفيقية للإعداد ، والتي تأسست في سبتمبر ١٨٨٠ (٩) .

وفى عام ١٨٨٢ انتقل هذا القسم الجديد إلى موقع المدرسة في قصر على بُعد صفين قصيرين من البيوت المتلاحقة شرقي حدائق الأزبكية ، شمال العتبة الخضراء قليلا (١٠) ، وفى عام (١٨٨٣ – ١٨٨٤) استرجعت دار العلوم اسمها السابق ووظيفتها ، وعادت أيضًا إلى درب الجماميز .

وفى العام الدراسي (١٨٩٦ – ١٨٩٧)، أُلحقت دار العلوم بمدرسة المبتديان الناصرية ، وهى مدرسة ابتدائية حكومية نموذجية ، تحت إدارة **أمين سامي** إذ ذاك ، وانتقلت دار العلوم إلى مبنى هذه المدرسة في موقعها القديم في حي الناصرية ، وشغلت جزءًا منه (١١) وكان هذا المبنى ، والذي شغلته مدرسة

---

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) يشير إليه تقويم دار العلوم ص ١٠١ ، على أنه المبنى الذي شغلته المحاكم الأهلية بعد عام ١٩٢٧ ، وتسميه خريطة «الآثار المحمدية» موقع المحكمة المستعجلة ، وكانت المدرسة التوفيقية قد انتقلت خلال وقت قصير إلى مكانها الحالي في شبرا ، وضم إليها في ذلك الوقت قسم إعداد المدرسين.

(١١) عرفت هذه المدرسة في البدء باسم مدرسة المبتديان ثم أطلق هذا الاسم – فيما بعد – على مدارس التعليم الابتدائي بعامة، وسميت هي «مدرسة الناصرية» وبعد انتقالها إلى المنيرة =

السنيَّة فيما بعد ، على بُعد متساو من الموقع القديم في درب الجماميز ، والموقع المستقبلي في المنيرة ، والتي أصبحت في مطلع القرن العشرين موقعًا حديثًا ، مأهولا بالسكان ، على نحو متفرّق .

تمثل هذه التغيّرات في موقع دار العلوم ، وتشرح في الوقت نفسه ، التحرك التدريجي للوزارات وللمؤسسات التعليمية الحكومية الجديدة ، نحو المناطق النامية حديثًا في اتجاه نحو غرب قاهرة العصور الوسطى وجنوبها ، **وهو يعزز في أذهاننا فكرة اقتران دار العلوم مبكرًا بالتيارات الحديثة في المجتمع المصري وفى التعليم** . أما اليوم فأصبح كل من درب الجماميز والأزبكية والناصرية جزءًا مما أسمته **جانيت أبو لُغد** ، مستخدمة اصطلاحًا ديموغرافيا «**المنطقة الانتقالية**» ، على حين يقع الحرم الجامعي الجديد في المنيرة ، وعمره الآن (زمن زيارة الباحثة) سبعة وسبعون عامًا ، **في المنطقة التي تقع** على الحافة الداخلية للساحل الذهبي للقاهرة ، الذي يضم معظم الوزارات الحكومية ، والكثير من مواطني القاهرة الأغنياء والأكثر ثقافة ، بالإضافة إلى كثير من الأجانب الذين يقطنون فيه ، وتفصل المنطقة الانتقالية هذا الحي الغني ، عن الأحياء الأخرى **الفقيرة** ، تلك الأحياء المثقلة بالسكان ، قبل برامج **الخديوي إسماعيل** التوسعية (١٢) .

- أصبحت مدرسة المنيرة ، وقد أدار **أمين سامي باشا** هذه المدرسة لأكثر من أربعة وعشرين عامًا ، وتزامنت انتقالات دار العلوم نحو الجهة الغربية مع زمن مد خطوط الترام من مناطق القاهرة الشمالية إلى أجزاء المدينة الجديدة ، حيث كان موقعها .

(١٢) جانيت أبو لُغد ، ص :١٨٧ ، ٤٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢١٠.

ظلت دار العلوم في المنيرة ، ابتداء من أكتوبر ١٩٠١ باستثناء سنوات الحرب العالمية الأولى ، حيث احتل الجيش البريطاني مبناها ، وانتقلت هي إلى قصر في السيوفية ، وانتقلت مدرسة المبتديان في الوقت نفسه إلى مبان في شارع المبتديان أمام دار العلوم (١٣) .

ورغم كل التسهيلات التعليمية التي ظلت تتمتَّع بها دار العلوم إلا أن أول معمل كيمائي حصلت عليه ، كان – فيما يبدو – عند التحاقها بمدرسة المبتديان ، وبدأت في الوقت نفسه توسع مكتبتها عندما انتقلت إلى حرمها الجامعي ، حيث شغلت مبنى يتكون من طابق واحد ، به فصول مناسبة

---

(١٣) يقع الحرم الجامعي لدار العلوم غرب خط سكة حديد حلوان مباشرة ، وهو القطار الذي يسير بين حلوان وباب اللوق ، جنوب المبنى الذي يضم وزارة التربية والتعليم ووزارات وهيئات حكومية أخرى وشماليها يقع المعهد الفرنسي للآثار Institut françois d'arche logie .

• أصاب هذا الوصف الذي كتبته الباحثة في أواخر السبعينيات من القرن الماضي شيء من التغيير : انتقلت دار العلوم إلى حرم جامعة القاهرة في الجيزة في مبنى جديد خاص بها عام ١٩٧٨ . وقررت جامعة القاهرة بيع موقعها في المنيرة وهي قلب العاصمة إلى المستثمرين ، وأعلنت عن ذلك في الصحف ، فثار الرأي العام المثقف على هذا الاتجاه وعارضه بشدة ، وكان على رأس هؤلاء الوزير السياسي اليساري المثقف الدكتور إسماعيل صبري عبد الله الذي دعا إلى تحويل المكان إلى حديقة عامة تحمل اسم «دار العلوم» تقديرًا لدورها الثقافي المجيد ، وتم ذلك فعلا : قامت الحديقة ، في نفس المكان ، وحملت اسم «دار العلوم» ، وبقى أن تتوسطها مكتبة عامة متخصصة ، ليكتمل الرمز والمعنى والرسالة. (المعرب) .

للدراسة ، و«كافيتريا» ، ومكتبة ، ومعمل كيمائي ، وغرفة للفيزيقا ، بالإضافة إلى غرفة جانبية للصلاة ، وخلال ثلاث سنوات قررت وزارة المعارف أن تضيف إليه طابقًا ثانيًا ، يضم فصولا إضافية ، وغرفة لموظفي المدرسة ومدرجًا للدراسات العامة ، وزادت هذه الإضافات مرة أخرى عندما ضمَّت دار العلوم القسم الإعدادي إليها في عام ١٩٢٠ ، ثم استكملت هذه الإضافات عام ١٩٢٤ ، وفى الأعوام التالية تم إضافة عدد من السلالم الخارجية والأرصفة لاستكمال مباني المدرسة .

- **التمويل :**

عند إنشاء دار العلوم أُدرجت بين المدارس الأهلية ، وتلقت التمويل الخاص بها من الأوقاف ، وتميزت دار العلوم بصفة «الأهلية» من بين المدارس العليا الحكومية الأخرى ، التي توصف بأنها أميرية ، وتموَّل من ميزانية الحكومة المعتادة [(١٤)] ، وهذه التعددية في التمويل تمثل لونًا من اللامركزية في التعليم المصري قبل الاحتلال البريطاني . ويعكس عدم تمويل دار العلوم بخاصة من ميزانية الدولة حالة الفوضى المالية في السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل ، قبل فرض الرقابة الثنائية (١٨٦٧ – ١٨٨٢) ، التي وضعت الميزانية

---

(١٤) أوضح ستيبان في كتابه ص (٢٩١– ٢٩٣) أن كل المدارس التي لا تعتمد على ميزانية الدولة في عصر إسماعيل كان يطلق عليها **المكاتب الأهلية** وأن هذه المدارس التي تقوم الحكومة بتمويلها قليلة جدًا ، وكانت هناك أوقات كثيرة تحت رقابة الحكومة مباشرة ، تمكنها من استخدام مواردها في الإنفاق على مدارسيها.

المصرية تحت إدارة مراقبين أجنبيين . وأثناء الرقابة الثنائية ، وبعد تقرير لجنة ١٨٨٠ بخاصة ، انتقلت دار العلوم إلى الفئة الأميرية وظلت فيها ، وأصبحت تمول من ميزانية التعليم السنوية .

لم تتوفر لي معرفة الميزانيات السنوية الخاصة بدار العلوم في معظم السنوات المذكورة في هذه الدراسة ، ومع ذلك توفرت لي بعض اللمحات عن هذا التمويل من خلال ميزانية نظارة المعارف لعام ١٨٨٩ ، وخاصة بالنسبة للمدارس الحكومية الأخرى [١٥] ، وكانت دار العلوم في عام ١٨٩٠ إحدى سبع مدارس عليا هي الطب والصيدلية والحقوق (الإدارة) وكلية التوفيقية لإعداد المعلمين ، والكلية الخديوية لإعداد المعلم والمهندسخانة والزراعة [١٦] وكانت مدرسة الطب أكبرها ، فهي تضم ١٤٠ طالبًا ، وتليها دار العلوم ، وفيها ٧٦ طالبًا ، والحقوق ٧٠ ، والمهندسخانة والزراعة ٤٤ طالبًا لكل واحدة منهما ، والكلية الخديوية للإعداد بها ٤٣ طالبًا ، وكلية التوفيقية للإعداد ١٦ طالبًا ، وكانت الخديوية أكبر مدرسة ثانوية حكومية ، وفيها ٤٠٩ طلاب ، وتضم أرقام الموازنة الحكومية ميزانيات كل من : قسم إعداد المعلم ، والقسم الثانوي في مدرسة الخديوية ، وتضمنت ميزانيات التوفيقية ميزانية أقسام الابتدائي والثانوي وإعداد المعلم .

وكانت الخديوية تتمتع بأعلى ميزانية مرتبات بين تلك المدارس الحكومية ، إذ بلغت جملة مرتباتها ٨٣٦١ جنيهًا ، وهى ميزانية لا تعكس فقط أعداد

---

(١٥) تقرير ١٨٩٠.

(١٦) التعليم في مصر ، جـــ٢ ص ١٣- ١٤. ويتضمن إحصاءات وقائمة بالأسماء.

الأسماء المدرجة الكثيرة التي تعمل في أقسام المدرسة مجتمعة ، وإنما تعكس أيضًا المستوى التعليمي العالي ، ومدى الاحترام الذي توفره الدولة لهيئة التدريس .

وتأتى في المرتبة الثانية ميزانية مدرسة الطب وتبلغ ٦٨٧٣ جنيهًا ، وتليها مدرسة التوفيقية ، وتضم ميزانيتها الأقسام الثلاثة التي تضمها ، وأمًا دار العلوم فعلى الرغم من أن ترتيبها الثاني حجمًا بين المدارس العليا ، كانت ميزانيتها الأقل ، فهي ١٨٤٨ جنيها ، وعلى حين كانت كل هذه المدارس علمانية ، كانت دار العلوم الأقل في هذا الجانب ونصف هيئة التدريس فيها تقريبًا تلقوا تعليمهم الديني الأساسي في الأزهر ، بدل التعليم العام العالي لمعظم هيئة التدريس في المدارس العليا الأخرى . ولم تُثقل دار العلوم بهيئة تدريس أجنبية ، والتي كانت في تلك المدارس الأخرى تطلب مرتبات عالية بشكل غير مناسب ، وكانت المرتبات تبلغ إجمالا ٥٤,١٥٧ جنيهًا مصريًا أو ما يساوي ثلثي ميزانيات المدارس الأميرية ونصف إجمالي ميزانية التعليم في عام ١٨٩٠ تقريبا (١٧).

إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجهنا عند مناقشة ميزانية المدارس أثناء الاحتلال البريطاني هي أن التعليم كان يشكل بندًا قليل الأهمية ، وأهم مصادر

---

(١٧) ملحوظة : عام ١٩١٣ص ١٩٦– كنزي ص ٥٤١ ، ويقدم عام ١٨٩٠ ص ١١– ١٢ أرقامًا تشبه تلك الأرقام الواردة في المصدرين الأخيرين ، ولكنها غير متطابقة. وبارنج إلى سيلسيبري ، وزارة الخارجية ٧٢/٤٠٨٨/٧٨ يقرب الأرقام كما يفعل كنزي.

تمويله ميزانية الحكومة المخصصة له ورسوم المدارس ، وريع الأوقاف والمخ والهيئات الخاصة .

وحتى سنة ١٩٠٤ لم يكن مسموحًا للحكومة المصرية أن تنفق على التعليم أكثر من سبعين ألف جنيه مصري في العام ، دون تخصيص أي مبلغ آخر تعزله من المبلغ المخصص لسداد الدين القومي لمواجهة أي زيادة في النفقات [١٨] . وبعد عام ١٩٠٧ أصبحت الحكومة تستولي على الأموال غير الحكومية بموجب إيصالات وتضمها إلى الأموال التي خصصتها لميزانية التعليم ، لكي يشكلا معًا ميزانية موحدة له [١٩] . وكانت ميزانية التعليم طول معظم فترة الاحتلال تمثل أقل من ٢% من مصروفات الحكومة السنوية ، وخلال السنوات التي أصبح فيها **كرومر** المعتمد لبريطاني في مصر (١٨٨٣ – ١٩٠٦) هبطت إلى أقل من ١% .

وكان اعتماد دار العلوم في التمويل على المبلغ المقرر لها في الميزانية ، وتحدده الوزارة في ضوء ميزانيتها الخاصة ، ومن ثم لم يشكل موضوع التمويل بأكمله – في حد ذاته – أي موضوع للجدل .

وعندما تثير دار العلوم موضوع التمويل ، فإنما يجرى هذا في مجال التنافس مع المدارس الحكومية الأخرى ، وعلى أية حال فإن زيادة للدعم الحكومي للتعليم أصبحت مطلبًا مصريًا عامًا .

---

(١٨) كنزي ص/ ٥٤.

(١٩) المصدر نفسه.

• **النظام والسلوك :**

منذ البدء ، صُنفت دار العلوم على أنها إحدى المدارس الحكومية العليا ، وعند إنشائها لم تكن ثمة مدرسة حكومية عليا أخرى في القاهرة سوى مدرسة الطب . وبين عامي (١٨٧٢ – ١٩٢٣) ، وحتى بعد إنشاء مدارس أخرى مماثلة عديدة ظلت دار العلوم إحدى أكبر المدارس العليا الحكومية والمدرستان الأخريان الوحيدتان اللتان كان بهما قوائم إدراج مشابهة دومًا ، وهما مدرستا الطب والحقوق ، لم تنافسا دار العلوم مباشرة في اجتذاب الطلاب ، أو حتى في كفاءة التدريب المهني ، ومع ذلك كان بعض خريجي دار العلوم يلتحقون بعد التخرج بإحدى هاتين المدرستين للدراسة ، ويعملون في المهن الطبية أو القانونية .

وكانت اللوائح التي تنظم دار العلوم تدرج دائمًا مستوى المدرسة وأهدافها في المادة ١ أو المادة ٢ ،على أن هدف دار العلوم تكوين معلمي المدارس الابتدائية الأهلية والحكومية لتعليم المواد التي يتضمنها البرنامج [٢٠] أي أن خريجيها لا يدرسون اللغة العربية فحسب ، وإنما أيضًا كل المواد الموجودة في المنهج الدراسي للمدارس الابتدائية ، فيما عدا اللغة التركية والرسم واللغات الأجنبية . وفيما بين عامي (١٨٩٦ – ١٩٠١) ، كان نص المادة ١ كالآتي : «الهدف من مدرسة الناصرية العادية هو إعداد الطلبة ليصبحوا معلمين في

---

(٢٠) قوانين دار العلوم١٨٨٧ ص٣ وتتحدث النسخة العربية عن المدارس على أنها المكاتب والمدارس الابتدائية.

المدارس الابتدائية التابعة لنظارة المعارف العمومية ، وتعتبر المدرسة إحدى المدارس العليا بالحكومية المصرية» [٢١].

والتعديل الوحيد في النص خلال تلك الفترة الزمنية حدث عام ١٨٩٧ وما تلاه ، فقد نصت القوانين في المادة الأولى منها على : «أن يكون الطلبة مصريي الجنسية ، وأن يُعدُّوا ليكونوا معلمين» . وفى عام ١٩٠١ تم تغيير النص ، فألغى شرط المدرسة الابتدائية ن وتم التركيز على مؤهلات الخريجين في تدريس مواد اللغة العربية ، وأصبح : «الغرض من مدرسة المعلمين الناصرية هو تخرج معلمين مصريي الجنسية لتعليم اللغة العربية ، وكل ما يُدرس بها في المدارس التابعة لنظارة المعارف العمومية ، وتعتبر هذه المدرسة من المدارس العليا التابعة لنظارة المعرف العمومية » [٢٢] .

وتأتى قوانين (١٩٠٣ –١٩٠٦) فتقيّد أيضًا خريجي دار العلوم بمهنة تدريس اللغة العربية [٢٣]. على أن القوانين المؤقتة المعمول بها في ما بين (١٩١٣ – ١٩٢٠) لا تقيد الخريجين بمستوى معين ، أو بتدريس مادة معينة : فغاية الناصرية للمعلمين أن تقدم لتلاميذها ما هو ضروري معرفيًا وتربويًا ليكونوا قادرين على التدريس في المدارس المصرية [٢٤] دون أن يركز النص على مهمة دار العلوم في إعداد المعلمين .

---

(٢١) قوانين دار العلوم : ١٨٩٥ ، ١٨٩٦ ، ١٨٩٧ ، ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ ، المادة ١ ص٣ .

(٢٢) قوانين دار العلوم ١٩٠١ ، مادة ١ ص٩.

(٢٣) قوانين دار العلوم ١٩٠٣ ، ١٩٠٦ مادة ١ ص ٥ ، ٧.

(٢٤) قوانين دار العلوم ١٩٣٠ مادة ١ .